

الميزانية البرنامجية المقترحة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

صندوق تكنولوجيا المعلومات

تقرير من المديرية العامة

١- تقتضي الضرورة إدارة أنشطة المنظمة على نحو يتسم بالكفاءة وتنظيمها تنظيمياً فعالاً بغية تحقيق النتائج المنشودة المنصوص عليها في الميزانية البرنامجية. ويتعين توفير الدعم لهذه الجهود بدورها، من خلال نظام معلومات يمد البرامج الحاسمة الأهمية بالنسبة لبلوغ النتائج بعمليات وضوابط ذات طبيعة تجارية وبآليات الترصد اللازمة لتعزيز أداء المنظمة في الاضطلاع بولايتها.

٢- أما العمليات الإدارية والمالية الراهنة والنظم المرتبطة بها فقد أوجدت على نحو منفصل منذ قرابة ٢٥ عاماً لدعم نهج الميزنة المستند إلى الموارد عندما كانت جل أموال المنظمة جزءاً من الميزانية العادية. بيد أن نظم الحواسيب مجترة وغير متطابقة كما أن تكاليف الإبقاء عليها في تزايد مطرد والأهم من ذلك كله أنها لا توفر المعلومات في الوقت المناسب على الصعيد العالمي. ولا يوجد نظام شامل للموارد البشرية. زد على ذلك أن المكاتب القطرية تعاني من هذا النقص على نحو خاص حيث لا تتوفر لها اليوم المعلومات الضرورية للاضطلاع بعملها بكفاءة، بل إن الدور المعزز المتوقع أن تضطلع به في المستقبل في سياق مبادرة التركيز على البلدان لا تسانده سوى مقادير أقل من هذه المعلومات.

٣- وازدياد التعقيد في إدارة البرامج العالمية، التي تتلقى التمويل من خلال شتى آليات التمويل، يقتضي وجود نظم شاملة ومرنة تفسح المجال لاتباع طرق عمل مبتكرة ترتقي بنقوض المسؤوليات إلى مستوى يؤمن احتياجات الدول الأعضاء على أفضل وجه ممكن، مع الإبقاء على الرقابة والترصد الكافيين، حسبما ورد في استراتيجية منظمة الصحة العالمية لتكنولوجيا المعلومات التي تم رسمها في عام ١٩٩٩.

٤- وعليه فإن الأمر يتطلب البدء بتشغيل نظام شامل للإدارة بحيث يلبي متطلبات المنظمة ويمكن تفصيله على قياس كل واحد من مكاتب المنظمة. ويسمح بتزويد كل مكتب بالمعلومات والبيانات اللازمة لأداء الدور المسند إليه، بما في ذلك المعلومات عن التقدم المحرز والموارد المالية والبشرية المستخدمة، وضمان صنع القرارات ووضع التقارير المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية على نحو مستنير وفي الوقت المناسب. ومن الأمثلة على ذلك أن المكاتب القطرية بحاجة إلى المعلومات المستقاة من المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي بغية إنجاز

عملها في دعم البلدان المعنية، كما يتطلب المقر الرئيسي توفر المعلومات الوثيقة الصلة بالعمل الجاري على الصعيد العالمي والمقدمة في الوقت المناسب ضمن كل مجال من مجالات العمل.

٥- وقد أظهرت التحليلات الأولية أن الأمر يقتضي أداء عمليات متكاملة في المجالات التالية: إدارة البرامج؛ والإدارة المالية؛ والموارد البشرية؛ وكشوف الرواتب؛ والمشتريات وإدارة الأصول؛ والسفر وتنظيم العقود؛ وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات. وتتسم إدارة الموارد المالية والبشرية بالأولوية القصوى في هذا المضمار، بالنظر إلى أن كل المجالات الأخرى تعتمد على هذه المعلومات، وتتطوي على أهم المخاطر التشغيلية.

٦- ونظراً لهذه الاعتبارات تنوي الأمانة تجديد عملياتها التنظيمية والإدارية ونظم معلومات الدعم من خلال مشروع إرساء قواعد نظام إدارة شامل. وينتظر أن تبدأ نظم المعلومات هذه عملها على نحو كامل على جميع مستويات المنظمة في نهاية الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧- وتشكل تكاليف استبدال هذه النظم استثماراً بالنسبة للمنظمة. حيث إنها تعد نفقات رأسمالية تصرف مرة واحدة ويتم تمويلها من صندوق تكنولوجيا المعلومات الذي أنشئ بموجب المادة ٩-٣ من اللائحة المالية. ومن المقترح تمويل هذا الصندوق باعتمادات تخصص له من الميزانية العادية ومصادر أخرى سواء بسواء. ومن شأن التمويل على هذا النحو أن يجسد كون النظام معداً لدعم إدارة البرامج الممولة من الميزانية العادية والمصادر الأخرى. وستقدم تقارير عن استخدام صندوق تكنولوجيا المعلومات في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للمنظمة.

٨- وتقدر التكاليف الإجمالية لهذا المشروع بنحو ٥٥ مليون دولار أمريكي. على مدى خمس سنوات. أما التكاليف المقدرة لعام ٢٠٠٣ فتبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي وسوف تتم تغطيتها من اعتمادات الميزانية العادية الحالية (مليون دولار أمريكي) ومن مصادر التمويل الأخرى (مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تنشأ الحاجة لتغطية المتطلبات المالية الرئيسية اللازمة للبرمجيات والمعدات والخدمات الإلكترونية في الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد رصدت مخصصات في الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي: ١٠ ملايين منها تمول باعتمادات من الميزانية العادية و ٢٠ مليون دولار أمريكي من مصادر أخرى. وقد يشمل ذلك أموالاً من الحساب الخاص لتكاليف الخدمة والإسهامات الطوعية سواء كانت عينية أو نقدية. أما باقي التكلفة البالغ قرابة ٢١ مليون دولار أمريكي. فمن المتوقع أن تنشأ الحاجة إليها خلال الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل استكمال المشروع.

٩- وسيدبر المشروع من بدايته إلى نهايته فريق أساسي يتلقى التوجيهات من أحد المديرين ويتألف من سبعة إلى ثمانية مهنين، يقومون بتنسيق أعمال الفرق التقنية (مثل الشؤون المالية والموارد البشرية والميزانية) يتم انتقاؤهم من بين الموظفين المطلعين على هذه المجالات على كل المستويات وفي جميع المواقع التابعة للمنظمة. وستحدد الفرق التقنية متطلبات العمل في المكاتب القطرية والإقليمية وفي المقر الرئيسي وتصمم الخصائص التنفيذية المعيارية. ويشكل تحديد الأدوار والمسؤوليات على كل مستوى وفي كل مرحلة من الدورة الإدارية جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية. وسيتم إحاق موظفين من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية في كل مجال من المجالات التقنية قيد الاستعراض بهذه الفرق التقنية لفترات قصيرة، ويتم شغل وظائفهم بصورة مؤقتة خلال هذه الفترات. وسيحمل المشروع تلك التكاليف التي تشكل حصة لا يستهان بها من تكاليف المشروع.

١٠- ولا بد أن يتمكن موظفو المنظمة من الحفاظ على العمليات والضوابط المؤسسية والأدوات الداعمة لها. وسيتم استكمال عمل هؤلاء الموظفين بالاستعانة بالحصيفة بمستشارين خارجيين حيث ومتى كان ذلك ضرورياً.

١١- وفيما يلي موجز للمراحل الأساسية من المشروع وفق الخطة المبدئية لهذا المشروع يبين أن عدداً من الإجراءات المتصلة بمختلف الوظائف سيتم الاضطلاع بها في الوقت نفسه. وسيعقب رسم خطة المشروع التفصيلية ضبطها على نحو دقيق، بحيث تجسد العلاقة بين مختلف الوظائف لضمان التكامل المناسب فيما بينها.

١٢- وسيتم تقديم تقارير منتظمة عن التقدم التقني الذي سيرزاه المشروع والتكاليف ذات الصلة تمشياً مع العمليات الإدارية للمنظمة. وبالمثل، سيتم عرض التقييمات الجارية عند نهاية كل ثنائية، كجزء من التقرير الخاص بتنفيذ الميزانية البرمجية.

مشروع نظام الإدارة الشامل: مراحل التنفيذ

<p>المرحلة ١: صياغة المتطلبات (الربع الثاني ٢٠٠٣ - الربع الثالث ٢٠٠٤)</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعيين الموظفين التقنيين في الفريق الأساسي • تشكيل الفرق التقنية (الافتراضية) على التتالي، بدءاً بالشؤون المالية والموارد البشرية والميزانية • رسم خطة المشروع المفصلة التي تشمل تحديد أدوار ومسؤوليات الفريق الأساسي والفرق التقنية وترتيب شتى المكونات حسب الأولويات • البت في المعلومات اللازمة لإدارة البرامج وتنظيمها، من الذي يقوم بذلك وبأي وتيرة، وفي أي سياق، كي يتسنى رسم استراتيجية للمعلومات • تحليل إجراءات العمل الحالية، وتدفقات البيانات والمعلومات المرتبطة بها لتيسير تقسيم المشروع إلى أجزاء يمكن التحكم فيها وتنفيذه على مراحل، مع ضمان استمرارية العمل • توثيق المتطلبات والتغييرات في الإجراءات الحالية والمقبلة • دراسة آثار العبر المستخلصة من مشاريع مماثلة في الوكالات والمنظمات الأخرى على المنظمة
<p>المرحلة ٢: إيجاد الحلول (الأربع الثاني إلى الرابع ٢٠٠٤)</p> <ul style="list-style-type: none"> • صياغة الطلبات الواردة للحصول على المعلومات من مقدمي الخدمات المحتملين، ومن ثم إصدار الطلب الرسمي لطرح الحل المقترح، بعد إجراء دراسة لهؤلاء حسب الأصول المرعية • تحليل مختلف الحلول المطروحة، بما في ذلك الفرص المتاحة لتبسيط الإجراءات بما يزيد عن تلك التي سبق تحديدها ويتجاوزها، مع مراعاة أمور منها: <ul style="list-style-type: none"> - التكاليف، بما فيها التكاليف الخارجية الأولية، والتكاليف الداخلية بما فيها نفقات تحسين الإجراءات والتنفيذ، والتكاليف المتكررة لرخص البرمجيات، والصيانة، بما فيها أية تغييرات مفصلة حسب الطلب في البرمجيات - توفر منواليات التطبيقات التجارية المتكاملة (مثل مجموعات برامج تخطيط موارد المؤسسات) والمقارنة بينها بهدف اعتماد أفضل الممارسات الواردة فيها قبل الاستثمار في نظم معدة حسب الطلب، أو تطوير هذه النظم داخلياً - إمكانات الاستعانة بمصادر خارجية في بعض جوانب المشروع - التفاوض بشأن العقود لدعم البرمجيات والتنفيذ بهدف إقامة شراكات لا توفر الدعم للأهداف الفورية فحسب بل وتوجد علاقات دائمة وذات فائدة متبادلة، لاسيما في مجال صيانة النظم وتحديثها
<p>المرحلة ٣: (الربع الثالث ٢٠٠٤ - الربع الأخير ٢٠٠٧)</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع خطة تنفيذية مفصلة لتطبيقها في كل مجال من المجالات التقنية • إدارة عملية التنفيذ والتحول عن النظم الحالية بعد إجراء اختبارات دقيقة • التدريب على النظام الجديد وتطبيقه • ضمان الدعم والصيانة المتواصلين للنظام الشامل

= = =